مجلة جامعة شبوة للعلوم الإنسانية والتطبيقية

المجلد الثالث العدد الثاني

ديسمبر 2025

(دوريّة علميّة محكّمة نصف سنويّة)

ISSN 3006-7547 (Print)
ISSN 3006-7553 (Online)

الجمهورية اليمنية - شبوة - جامعة شبوة

SHU Journal for Humanities and Applied Sciences
Volume 3, Issue 2, December 2025
https://shu.edu.ye

مجلة جامعة شبوة للعلوم الإنسانية والتطبيقية
المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2025م

دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة

علي عبد الله طالب الحامد
جامعة شبوة

الملخص

استهدف البحث التعرف على دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة)، استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، كما استُخدِمت استمارة الاستبانة كأداة للدراسة الميدانية، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (100) استبانة، فيما بلغ عدد الاستبانات المسترجعة (89) بنسبة (89%) من إجمالي الاستبانات الكلية، فيما كانت عدد الاستبانات المفقودة (11) استبانة بنسبة (11%)، توصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها: وجود دور لمراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة محل البحث، كما أظهرت النتائج وجود أثر ودور ذي دلالة إحصائية لتوافر أدوات وتقنيات التكنولوجيا الحديثة في التحليل لمراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، ووجود أثر ودور ذي دلالة إحصائية لخبرة مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، ووجود أثر ودور ذي دلالة إحصائية لتعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات لمراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، وأوصى البحث الشركات بضرورة توفير متطلبات المراجع الخارجي واحتياجاته بما يسهم في تعزيز قدرة مراجعي الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي، كما ينبغي العمل على توفير أدوات التكنولوجيا الحديثة والتحليل الحديثة وتقنياتهما في التحليل لمراجع الحسابات الخارجي، لدورها الكبير في التنبؤ بالفشل المالي، ويجب على الشركات والمؤسسات الاستفادة من خبرة مراجعي الحسابات الخارجيين لما لها من دور كبير في تقييم المخاطر التي قد تواجهها، وتحسين أدائها المالي.

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2025/02/25
تاريخ القبول: 2025/04/15
تاريخ النشر: 2026/01/03

الكلمات المفتاحية

مراجع الحسابات الخارجي، الفشل المالي، مكاتب التدقيق

المقدمــة:

يعد الفشل المالي من الأمور الخطيرة التي تتعرض لها الأنشطة المالية في الشركات، وتعدد أسباب حدوثه كلها تعود إلى الإفلاس والتصـــفية، وتمثل مرحلةً تمر بها الشـــركة من مراحل الانحدار المالي إلى أن يتمَّ الوصول إلى التصفية المالية، فالفشل المالي يمثل الحالة التي تحدث عندما تتجاوز مطلوبات الشركة موجوداتها، ويعني ذلك أن للشـــركة قيمة ســـالبة يجعل قدرتها على تســـديد الالتزامات تضـــعف بالكامل (الحمداني والقطان، 2013: 459).

©2025 SHABWAH UNIVERSITY JOURNAL

إنَّ تطور الحاجة المتزايدة إلى الثقة في المعلومات أدى إلى تطور عملية المراجعة الخارجية؛ إذ انتقلت المراجعة من مجرد قيام المراجع بتحديد مدى سلامة المركز المالي للشركة وصحته والتأكد من صحة البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات ودقَّتها، واكتشاف ما قد يتخللها من أخطاء أو غش أو تزوير، وفحص مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وقوته، والخروج برأي فني محايد، إلى أهداف جاءت وليدة التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده العالم من مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية، كل هذا الدور ألقى مسؤولياتٍ كبيرةً على مراجع الحسابات الخارجي بحيث أصبح مطالبًا بزيادة مجالات الخدمات التي يقدمها؛ بوصفه شخصًا مؤهلًا علميًا وعمليًا ومحايدًا، وتتمثل هذه المسؤوليات والخدمات في الدور الذي يمكنه القيام به تجاه حالات الفشل المالي الذي تتعرض له الشركات؛ إذ لا بُدَّ من شخصٍ يقوم بدراسة وضع الشركة، والتنبؤ بالوضع المستقبلي لها، وتوصيل المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة، ونتيجة للآثار غير المرغوبة التي يُحدِثُها الفشل المالي كان لا بُدَّ من أن يقوم بواجبه ومسؤولياته في محاولةٍ للحد من حالات الفشل هذه، وذلك من خلال إجراءات معينة في إطار معايير المراجعة الدولية والمعايير التي تحكم مسؤولياته في أثناء القيام بتنفيذ عملية المراجعة.

وبناء على ما سبق فقد جاء هذا البحث للتعرف على دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة)

المحور الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولًا: منهجية البحث

1.1 مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في أن ما يحدثه الفشل المالي من آثار في الشركات والمؤسسات الاقتصادية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، ألقى مسؤوليات كبيرة على مراجع الحسابات، بحيث أصبح مطالبًا بزيادة مجالات الخدمات التي يقدمها، ودقة البيانات المالية التي يقوم بمراجعتها.

وانطلاقًا مما سبق بيانه فإن مشكلة البحث تتمثل في التعرف على دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي بأبعاده (القدرة على التنبؤ بالفشل المالي: دقة التنبؤات بالفشل المالي. توقيت التنبؤات بالفشل المالي) من خلال القيام بإجراء دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة، ومن هنا تأتي الفجوة البحثية، ولتحديد مشكلة البحث بصورة دقيقة، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

– ما دور مراجع الحسابات الخارجي بأبعاده (أدوات التحليل المالي وتقنياته، الخبرة، التعاون مع الإدارة العليا، حجم الشركة، قطاع الشركة، المتغيرات الديمغرافية) في التنبؤ بالفشل المالي بأبعاده (القدرة على التنبؤ بالفشل المالي، دقة التنبؤات بالفشل المالي، توقيت التنبؤات بالفشل المالي) لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية؟

1. ما دور "توفر أدوات التحليل وتقنياته" لدى مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة؟

2. ما دور خبرة مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة؟
3. ما دور تعاون الإدارة العليا مع مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة؟
4. ما دور "حجم الشركة وقطاعها التي يعمل بها" مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة؟

2.1 أهمية البحث:

1.2.1 الأهمية العلمية للبحث: يسلط البحث الضوء على دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة، كما يوضح البحث دور المراجع الخارجي ومهامّه لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة، ويبين البحث مفهوم الفشل المالي وأثره وطرق التنبؤ به وأساليب مواجهته.

2.2.1 الأهمية العملية: التأطير النظري لمراجع الحسابات الخارجي والتنبؤ بالفشل المالي، والإثراء النظري للتنبؤ بالفشل المالي، ودور مراجع الحسابات الخارجي لإفادة الباحثين في مجال الموازنات الصفرية، والتي تكاد تكون مجالات البحث فيها محدودةً في الوطن العربي عامة واليمن خاصة، إضافة إلى التراكم العلمي والمعرفي، وإثراء المكتبات اليمنية والعربية بكل ما يتعلق بموضوع البحث، وفتح المجال أمام الباحثين والدارسين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال مستفيدين من نتائج هذه البحث وتوصياته ومقترحاتها.

3.1 أهداف البحث

1- التعرف على دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.
2- توضيح مهام مراجع الحسابات الخارجي واختصاصاته.
3- التعرف على مفهوم الفشل المالي ومعرفة أثره لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.
4- التعرف على الوسائل والآليات للتنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.

4.1 فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد دور لمراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي.

وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

1. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور لتوافر أدوات التحليل وتقنياته لمراجع الحسابات الخارجي والتكنولوجيا الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.
2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور لخبرة مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.
3. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور لتعاون الإدارة العليا مع مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.
4. الفرضية الفرعية الرابع: لا يوجد لحجم الشركة وقطاعها، والتي يعمل بها مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.

الفرضية الرئيسة الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين عن وجود دور للمراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

5.1 منهج البحث: بناء على طبيعة البحث والأهداف التي يسعى لتحقيقها فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

6.1 مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من الموظفين العاملين في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة كافَّةً، أما بالنسبة لعينة المجتمع فقد اعتمد البحث على العينة القصدية (الهادفة)، وهي العينة التي يهدف الباحث من خلالها للحصول على المعلومات من خلال فئات معينة أو أشخاص محددين، وتمثل العينة المراجعين ومدققي الحسابات كافَّةً لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.

7.1 أداة البحث:

لأجل تحقيق أهداف البحث قام الباحث بتصميم استمارة استبانة كأداة للبحث الميدانية.

اختبار صدق أداة البحث وثباتها:

بعد أن صممت استمارة الاستبانة المبدئية، وقبل توزيعها على المبحوثين لا بُدّ من اختبار أداة البحث بحيث تتوافر فيها دلالات صدق وثبات مقبولة؛ أي: التأكّد من أنّها ستقيس ما صُمّمت من أجله، وشمولها لجميع متغيرات البحث التي يجب أن تخضع للتحليل، ووضوح فقراتها حتى تكون مفهومة لكل من يستعملها، وذلك عن طريق اختبار صدق أداة البحث وثباتها على النحو الآتي:

ثانيًا: الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة (بن نوته وغطاس. 2020م): بعنوان" دور المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين بولاية ورقلة.

استهدفت الدراسة إبراز دور مسؤولية المراجع الخارجي ومداها في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية إضافة إلى بيان المسؤولية القانونية التي تقع على المراجع عند تأدية مهامه من خلال التزامه بالمعايير الدولية من أجل إعطاء التقرير المناسب عن وضعية المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة على جزئين: جزء نظري، تكون من فصلين من أجل التأصيل النظري للموضوع، والجزء التطبيقي خصص لاختبار فروض البحث من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانات الموزعة، حيث اعتمد على برمج "EXCEL" والبرمج الإحصائي "SPSS22"، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن للمراجع الخارجي مسؤولية عن الإبلاغ عن حالات الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال إبداء رأيه الصريح والمحايد، وبذل العناية الكافية في أداء مهامه، و التزامه بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز مصداقية وقراراته.

2. دراسة (قريشي وآخرين، 2016م) بعنوان "دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات بولاية ورقلة".

استهدفت الدراسة إبراز دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال اكتشاف المخاطر الإحتمالية التي تؤدي إلى الفشل المالي وتحديد أهمية التبوء به، إضافةً إلى أهم إجراءات المراجعة

المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي ومدى التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم القانونية تجاهه، واعتمدت الدراسة على استبيان تضمن أسئلة متعلقة بمحورين، كل محور يصب في فكرة فرضيات الدراسة، وقد تم توزيعه على مستوى ولاية ورقلة، بحيث شملت عينة الدراسة خبراء محاسبين محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين، واعتمد الباحثون في تحليل اختبار فرضيات الدراسة على برنامج "EXCEL"، والبرنامج الإحصائي "SPSS20" وخرجت الدراسة بعدد من النتائج، أهمها أن المراجع الخارجي لا يقوم بإجراءات المراجعة تجاه التنبؤ بالفشل المالي، وهو مسؤول قانونيًا علي بذل العناية المهنية اللازمة تجاه حالات الفشل المالي للشركة.

3. دراسة (عوامر، مخلدي، 2020م) دور مدقق الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة العمومية للبناءات المصنعة الحديدية والنحاسية ـ عين الدفلى ـ BATICIC" .

استهدفت هذه الدراسة إبراز دور مدقق الحسابات الخارجي وأهميته في التنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال كشف المخاطر الاحتمالية التي تؤدي إلى الفشل المالي وتحديد أهمية التنبؤ به، إضافة إلى أهم إجراءات التدقيق المتبعة في التنبؤ بالفشل المالي، ومدى التزام مدققي الحسابات بمسؤولياتهم القانونية تجاهه، ويعد التدقيق الخارجي بمفهومه الحديث أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة في بلوغ أهدافها؛ إذ تعمل على تقييم أداة أنشطتها المختلفة المحاسبية، المالية والتشغيلية، الأمر الذي جعل من التدقيق الخارجي يؤدي دورًا مهمًا في مساعدة إدارة المؤسسة على مسؤوليتها المختلفة، واعتمد الباحث على دراسة حالة على شركة باتيميتال، شملت عينة الدراسة محافظي حسابات، المدقق الخارجي، و محاسبين معتمدين، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن المدقق الخارجي لا يقوم بإجراءات المراجعة تجاه التنبؤ بالفشل المالي، وهو مسؤول قانونيًا عن بذل العناية المهنية اللازمة تجاه الفشل المالي للشركة.

4. دراسة (عياشي، وزهراوي، 2023م): بعنوان دور المدقق الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تطبيق معيار التدقيق الجزائري.

استهدفت هذه الدراسة إبراز دور المدقق الخارجي في تقييم مدى تطبيق فرضية الاستمرارية في إعداد القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، وتحديد مسؤوليته في الكشف عن احتمالية الفشل المالي لهذه الأخيرة، في ظل تطبيق معيار التدقيق الجزائري 570، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج، أبرزها أهمية تقرير المدقق الخارجي لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية بشأن صحة المركز المالي وصدقه للمؤسسة، ومدى قدرتها على الاستمرارية في المستقبل؛ إذ أوضح معيار التدقيق الجزائري 570 الطرق والإجراءات التي يجب على المدقق الالتزام بها من جمع عناصر مقنعة وكافية بشأن وجود يقين معتبر من عدمه بشأن استمرارية الاستغلال.

5. دراسة (عمون، 2020م): بعنوان دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية المدية 2020م.

استهدفت الدراسة تعرف دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية المدية 2020م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن المراجع الخارجي يسهم بدور كبير في التنبؤ بالفشل المالي، وأن الفشل

المالي قد يؤدي بالمؤسسة إلى الخروج من النشاط وبذلك إلى الزوال، خاصة في حالة عدم التنبؤ به في وقت مبكر، ومعرفة مسؤولية كلٍ من المدقق والإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.

6. دراسة (بوفلفل، وآخرين، 2022م): بعنوان التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في البورصة باعتماد نموذج كيدا: دراسة حالة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للمدَّة 2017-2019م.

استهدفت هذه الدراسة تطبيق نموذج كيدا على مجموعة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر؛ إذ شملت الدراسة عينة مكونة من أربع مؤسسات (مجمع صيدال، مؤسسة أليانس للتأمينات، فندق الاوراسي، مؤسسة "أن.سي.أ" رويبة)، تنتمي لقطاعات مختلفة للحكم على إمكانية تعرضها لخطر الفشل المالي في المدَّة-**2019 2017**، وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على أهمية تطبيق أنموذج كيدا في التنبؤ بالفشل المالي، ولعل خير دليل على ذلك تنبؤه سنة 2019م باحتمال تعرض مؤسسة "أن. سي.أ" رويبة لخطر الفشل المالي، لتعلن هذه الأخيرة سنة 2020م تعرضها لمشكلات مالية كبيرة أدت بها لإعلان انسحابها من بورصة الجزائر، واستنجادها بشريك أجنبي.

8. Sallama Ibrahim Ali1 , Hakeem Hammood Flayyih(2021): The Role of the External Audit in Assessing Continuity of Companies under the Financial Crisis: An Applied Study in the Iraqi Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period 2016-2019,

بعنوان: "دور التدقيق الخارجي في تقييم استمرارية الشركات في ظل الأزمة المالية: دراسة تطبيقية في البنوك العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدَّة 2016م-2019م"

استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور التدقيق الخارجي في تقييم استمرارية المصارف؛ إذ تعد المصارف العراقية من أوائل المؤسسات والشركات التي اتجهت نحو تطبيق المعايير الدولية فضلًا عن التزامها بالمبادئ والفرضيات المحاسبية، وتواجه مجموعة واسعة من المخاطر، وأخطرها عدم الاستقرار المالي، كما اعتمد نموذج كيدا في تقييم استقرار المصارف وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وأداء واجباتها من مجموعة من النسب المالية التي تميز المصارف الناجحة عن تلك التي تكون قدرتها مشكوكًا فيها وعرضة للفشل المالي، فضلًا عن محاولة تعرف طبيعة أنشطتها في مرحلة مبكرة غير أنه باستخدام النسب المالية طُبقت أنموذج كيدًا على عينة ثلاثة مصارف عراقية، وخلص البحث إلى ضرورة استخدام المدقق الخارجي لنماذج التحليل المالي لمعرفة وتقييم استمرارية المصارف من حيث توقع الانهيار المالي.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة

يتميز هذه البحث عن الدراسات السابقة في تناولها للعلاقة والدور والتأثير لمراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي باعتبارها من أوائل الدراسات التي يتم تطبيقها في محافظتي عدن وشبوة.

كما يتميز هذا البحث بتناوله التنبؤ بالفشل المالي بشكل أوسع وأشمل مقارنة بالدراسات السابقة، كما أنَّ البحث الحالي تناول دور مراجع الحسابات الخارجي من أبعاد جديدة ومختلفة عن الدراسات السابقة، إضافة إلى أن البحث الحالي استفاد كثيرًا من نتائج الدراسات السابقة وعمل بتوصياتها ومقترحاتها.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

مهام مراجع الحسابات الخارجي واحتياجاته للتنبؤ بالفشل المالي

مهام مراجع الحسابات الخارجي واختصاصاته

يتولى مراجع الحسابات الخارجي عددًا من المهام والمسؤوليات، تتمثل بالآتي: (عبد العال، 2014م، ص39)

أ) التخطيط لعملية المراجعة:

- تقييم المخاطر بأنواعها المختلفة، التقييم المبدئي لمقومات الرقابة الداخلية وتحديد أسلوب المراجعة، إجراءات مبدئية للفحص التحليلي.

ب) إعداد برنامج المراجعة.

ج) تنفيذ إجراءات المراجعة.

د) دراسة تفصيلية لنظام الرقابة الداخلية المطبق (خليفة وآخرون، 2018م، ص36)

- إجراء الاختبارات التفصيلية.
- إجراءات الفحص التحليلي.
- تحليل نتائج اختبارات المراجعة.
- إصدار تقرير المراجعة، وتتوقف مسؤولية مراقب حسابات الشركة على حجم المعلومات والمستندات التي نحصل عليها من إدارة الشركة، وفي حدود نصوص مواد القوانين المنظمة لأوضاعها، واللوائح التنفيذية المفسرة لتلك القوانين، إضافة إلى معايير المراجعة الدولية، وتعليمات الشركة في هذا الشأن، وتتم المراجعة باختيار العينات المناسبة من معاملات الشركة، وبالأساليب التي نعتقد أنها ضرورية لتجميع أدلة الإثبات المناسبة التي يمكن الاعتماد عليها.
- إعداد خطة لأعمال مراجعة حسابات السنة المالية محل الفحص، ومتابعة تنفيذها في مدار العام طبقًا لمعايير المراجعة الدولية، مع مراعاة أي تعديل في طرق المحاسبة وأساليبها، والتي تستخدمها الشركة (محمود، 2015م، ص64).
- دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة وتقييمه، بإجراء الاختبارات اللازمة عليه، مثل تحديد السلطات والواجبات والمسؤوليات، والتأكد من الفصل بينهما، وكذلك التدفق المستندي وصحة التسجيل في الدفاتر والسجلات، والتأكد من مطابقتها لما ورد في المستندات المؤيدة؛ وذلك بهدف تحديد إمكانية الاعتماد عليه في أثناء تنفيذ إجراءات المراجعة الدورية، وتحقيق عناصر القوائم المالية (جربوع، 2013م، ص62).
- القيام بتنفيذ إجراءات المراجعة الدورية لمعاملات الشركة والمسجلة بحساباتها المالية، وتحقيق عناصر القوائم المالية من خلال الزيارات المتعددة لفريق المراجعة خلال العام المالي محلَّ الفحص، مع إجراء الاتصالات المباشرة مع المسؤولين بإدارة الشركة لتلافي أي ضعف أو قصور في نظام الرقابة الداخلية.
- إعداد تقرير تفصيلي يتضمن جميع الملاحظات وإبداء الرأي في القوائم المالية (خليفة، 2018م، ص74).

المسؤوليات القانونية للمراجع الخارجي وتتمثل في الآتي:

إن عدم وضوح الرؤيا عن مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف الأخطاء والغش والارتباطات غير القانونية بالقوائم المالية قد أثار الكثير من التساؤلات لدى عدد من الأطراف، وعليه قامت إدارات بعض

المنشآت وملّاكها بإلقاء اللوم على المراجعين عند اكتشاف خطأ أو غش أو ارتباطات غير قانونية أسهم في حد كبير في زيادة عدد المطالبات والقضايا غير المبررة المرفوعة ضد المراجعين حتى وصلت مبالغ هذه المطالبات إلى بلايين الدولارات، هذا الأمر أصبح مشكلة عالمية ذات تأثير سلبي في ممارسة مهنة المراجعة وتطورها، كما يثير اكتشاف الخطأ أو الغش أو الارتباطات غير القانونية في القوائم المالية الكثير من التساؤلات لدى عدد من الأطراف منها: مَنْ هو المسؤول عن منع الخطأ والغش واكتشافهما، والارتباطات غير القانونية، هل هو مراجع الحسابات الخارجي للمنشأة التي يراجع حساباتها؟ أم هي إدارة المنشأة التي عليها وضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لمنع الخطأ والغش واكتشافهما والارتباطات غير القانونية؟ وهل يعني الاكتشاف اللاحق للخطأ والغش والارتباطات غير القانونية أن المراجع قد قصر في أداء واجباته المهنية؟ وهل يجب على المراجع إبلاغ السلطات القضائية والتشريعية بوقوع غش أو ارتباطات غير القانونية في حسابات المنشأة التي يراجع حساباتها، وما هو تأثير ذلك في العلاقة السرية بينه وبين عملائه؟ وما هي الإجراءات أو أساليب الرقابة التي يمكن أن تحد من احتمالات وقوع الخطأ أو الغش أو الارتباطات غير القانونية؟ (محمود، 2015م، ص31).

1) مسؤولية المراجع القانونية تجاه عملائه: يعد مراجع الحسابات مسؤولًا من الناحية القانونية تجاه عميله أي المنشأة التي يراجع حساباتها، ويحكم العلاقة بين المراجع وعميله العقد المبرم بينهما، أو أية مستندات أو خطابات أخرى تحدد طبيعة العملية، ويتحمل المراجع مسؤولية الإخلال بأحكام ذلك العقد أو غيره من المستندات التي توضيح طبيعة العملية للعميل ويحدد الحدود التي يجب على المراجع العمل في إطارها، وتسمى المسؤولية (مسؤولية عقدية) (الباشا، 2017م، ص35)

2) المسؤولية القانونية تجاه الطرف الثالث: كما يعد مراجع الحسابات الخارجي مسؤولًا عن الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود هذا العقد، وفي غالب الحالات التي يتعرض فيها المراجعون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية المراجعة كانت الأسباب الرئيسة هي فشل المراجع في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكولة إليه، وتسمى هذه المسؤولية (بالمسؤولية التقصيرية)، ولكن لكي تنعقد المسؤولية القانونية بنوعيها العقدية والتقصيرية ضد المراجع (عبد العال، 2014م، ص31).

3) المسؤولية المهنية للمراجع: يتوقف تقييم الجهات كافَّةً وتقديرها، والتي تستخدم التقارير المنشورة للمراجع الخارجي على قدرته على تحمل المسؤولية، وكلما كان المراجع قادرًا على تحمل مسؤولياته زاد احترام هذه الجهات له، إن مراجع الحسابات الخارجي يعرض على الشركات والمنشآت (عملائه) وكذلك الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية وكل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة خبرته وخدماته وما يتمتع به من كفاءة وقدرة على تحمل المسؤولية، إضافة إلى حياده واستقلاله في ممارسة مهنته، وتعد القدرة على تحمل المسؤولية عنصرًا مهمًا بالنسبة للمراجع الخارجي لأن قيامه بمسؤولياته يساعد على خدمة جهات عدَّة تعتمد على نتائج أعماله، كما أن القواعد الأخلاقية للمهنة تساعد على زيادة ثقة الرأي العام فيها، وتشجع الغير على الاعتماد على ما يتحمله المراجع من مسؤولية، ولا شك أن المراجع الذي يلتزم بتلك القواعد ويطبقها ينجح عن أي مراجع آخر يتجاهل تلك القواعد.

4) المسؤولية الجنائية للمراجع: لقد سبق أن أوضحنا أن مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي تجاه عميله الذي يراجع حساباته وتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية تمثل المسؤولية القانونية، والتي تعطي للطرف

المتضـرر من تصـرفات المراجع الحق في الحصـول على تعويض يتناسـب مع ما أصـابه من ضـرر (التهامي، 2015م، ص67).

أما المســؤولية الجنائية فيتعدى الضــرر فيها نطاق الطرف الذي اعتمد على المعلومات المحاســبية التي تم مراجعتها إلى المجتمع ككل، ويتعين في هذه الحالة ضـرورة تحديد مجالات المسـاءلة الجنائية للمراجع الخارجي، والتي تنص عليها جميع التشـريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشـركات وقانون العقوبات، ولا شـك أن النص على المسـؤولية الجنائية للمراجع ضـرورة مهمة للمحافظة على كرامة المهنة، والحفاظ على ثقة جمهور المسـتفيدين من خدمات المراجعة ومزاولي المهنة عن مدى صـدق وسـلامة القوائم المالية، وأية خدمات إدارية واسـتشـارات أخرى (خليفة، 2018م، ص96).

مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي عن الابلاغ المبكر للفشل المالي

تعد مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي عن الإبلاغ المبكر للفشل المالي من الجوانب الحيوية في مجال المحاسبة والمراجعة تتضمن هذه المسؤولية أمورًا عدة رئيسة، هي: (أبو مولد، 2015م، ص8).

- التنبؤ بالفشل المالي: يجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يكون لديه القدرة على استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، هذه النماذج تساعد في تحليل البيانات المالية، وتحديد المؤشرات التي قد تشير إلى وجود مشاكل مالية محتملة في المؤسسة.
- تقييم المخاطر: يتعين على المراجع الخارجي تقييم المخاطر المرتبطة بالوضع المالي للمؤسسة، هذا يتضمن مراجعة السجلات المالية، وفحص العمليات الداخلية، وتحديد أي نقاط ضعف قد تؤدي إلى الفشل المالي (بن نونة، وآخرون،2020م، ص42)
- الإبلاغ عن النتائج: في حال اكتشاف أي مؤشرات تدل على احتمال الفشل المالي، يجب على مراجع الحسابات الخارجي الإبلاغ عن هذه النتائج بشكل واضح وشفاف. هذا الإبلاغ يجب أن يكون في الوقت المناسب؛ لتتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- التعاون مع الإدارة: يجب أن يعمل مراجع الحسابات الخارجي بشكل وثيق مع الإدارة لتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الوضع المالي. هذا التعاون يمكن أن يساعد في تعزيز استراتيجيات الإدارة المالية وتقليل المخاطر.
- التدريب والتوعية: من المهم أن يكون مراجع الحسابات الخارجي مدرَّبًا على استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وأن يكون لديه وعي كافٍ بأهمية هذه النماذج في عمله. التوعية والتدريب يمكن أن يسهمان في تحسين فعالية المراجعة، بشكل عام، تعد مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي في الإبلاغ المبكر عن الفشل المالي جزءًا أساسيًا من دوره في حماية مصالح المسهمين والمستثمرين وضمان استدامة المؤسسة (بن نونة، وآخرون، 2020م، ص42)

دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي وتقييم فرضية الاستمرارية: إن مستقبل أي مؤسسة مالية أو تجارية واستمراريتها يعتمد أساسًا على وضعها المالي وتحقيق الأرباح، إضافةً إلى مدى قدرتها على مواجهة الأحداث في المستقبل والاحتفاظ بسيولة ملائمة (زهراوي، وعياشي، 2020م، ص18).

لذا فإن موضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة من الأمور المهمة لجميع الأطراف ذات العلاقة، والذي يستند في ذلك إلى تقرير المدقق الخارجي باعتباره جهة محايدة ومستقلة، تقوم بتأكيد فرضية الاستمرارية وفحصها، واحتمالية وقوع المؤسسة في الفشل المالي (زهراوي، وعياشي، 2020م، ص18).

التنبؤ بالفشل المالي

مفهوم التنبؤ: يقصد بالتنبؤ المعنى الشامل للدراسات المتعلقة بالمستقبل، سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي، أو انتهجت هذه الدراسات أساليب رياضية المنهج التخطيطي (اتباع أساليب علمية منظمة وشاملة) أو استخدمت الأساليب الرياضية الإحصائية لقياس العلاقة الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير فيها(Abu Alia, 2019, P41)

وعرف أيضًا بأنه مجموعة من الإجراءات والطرق الذاتية والموضوعية المصممَّمة أساسًا لفرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة، ومعرفة النتائج التي ستحقق، وبذلك يمكن أن يكون للتنبؤ الدور الكبير من خلال مساعدته على توفير النتائج الضرورية، والتي على أساسها تتم عملية التقييم، واتخاذ القرار الملائم بالشكل الذي يقلل من إمكانية تحقق الانحرافات بين ما هو فعلي وما هو متوقع (Bunyaminu, A,2019,P74).

إن أحد جوانب تقييم الشركة باستخدام التحليل المالي هو التنبؤ بوضعها المستقبلي انطلاقًا من وضعها الحالي من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي المخاطر التي قد تتعرض لها، فهناك الكثير من حالات الإفلاس، التي كان من الممكن تجنبها لو كان هناك اهتمام لوضع الشركة، وكذلك إجراء التحليل الحالي اللازم الذي يساعد على التنبيه لمثل هذه المخاطر قبل حدوثها (زهراوي، وعياشي، 2020م، ص88).

إن التنبؤ بالمستقبل وظيفة أساسية من وظائف التحليل المالي، التي تتنبأ به في الوقت المناسب باحتمال وصول الشركة إلى حالة التعثر، ما يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث التعثر وتجنب آثاره الخطيرة على الشركة وعلى الاقتصاد وجميع الفئات العاملة فيه والمرتبطة بالشركة (Hantono, H,2019.p51)

مفهوم التنبؤ بالفشل المالي

التنبؤ بالفشل المالي* هو عملية تحليل الوضع المالي وتقييمه للمنشأة؛ بهدف تحديد المخاطر المالية التي قد تؤدي إلى الفشل المالي أو الإفلاس في المستقبل. يعتمد التنبؤ بالفشل المالي على استخدام أدوات تحليلية ونماذج رياضية تهدف إلى الكشف المبكر عن العلامات التي قد تشير إلى تدهور الوضع المالي للمنشأة، مما يسمح باتخاذ إجراءات وقائية مبكرة لتجنب حدوث الفشل المالي. (Altman , E.I. & Hotchkiss, E. 2006)

كما عرف (الحيالي وشاكر وآخرون، وليد ناجي، 2007) تقديرات لما سيحدث مستقبلًا من خلال استعمال اساليب علمية تضمن درجة عالية من صحة التنبؤات بالمخاطر المالية المتوقعة ودقتها والمصاحبة لممارسة الأعمال.

أهمية التنبؤ بالفشل المالي

تتمثل أهمية التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة للأطراف ذات العلاقة أو أصحاب المصلحة، وبالنسبة للمراجع في حد ذاته الذي يعد من الأطراف الخارجية (مخلوف، وبحشاشي، 2022م، ص54).

- بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة: تتمثل أهمية التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة لجميع الأطراف في العلاقة، سواء الداخلية منها، والتي يمثلها غالبًا الملَّاك والإدارة والعاملون والمحللون الماليون والخارجية أو جهات

التمويل المختلفة كالبنوك وغيرها من الجهات الرسمية والحكومية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات المالية.

- ترغب إدارة الشركة في إضفاء الثقة على قوانينها المالية، مما يتطلب أداء عملية المراجعة بأقل جودة ممكنة (Bunyaminu,2019,P14).
- كما ترغب إدارة الشركة للتعرف على مؤشرات التعثر، والتعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تستفحل (مخلوف، وبحشاشي، 2022م، ص54).
- بالنسبة للقطاع المصرفي تهتم بالتعثر لآثاره في قروضها القائمة وقروضها قيد الدراسة، أسعار قروضها وشروطها، إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة.
- بالنسبة للمستثمرين لتقوم سلامة استثمارهم، والتمييز بين الاستثمارات المرغوب من غير المرغوب فيها، وبالتالي تحديد الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة.
- بالنسبة للجهات الرسمية والحكومية تجنب الأزمات في القطاع العام أو الخاص.
- ترى المنظمات المهنية أن تحقق الجودة عند تنفيذ مهام المراجعة، يضمن وفاء مهنة المراجعة بمسؤولياتها اتجاه كافة الأطراف المهنية.
- بالنسبة للمراجع وما يحققه لصالحه ولصالح الأطراف الأخرى، يمكن إيجاز أهمية وفاء المراجع الخارجي لمسؤوليته تجاه التنبؤ بالفشل المال بالنسبة له وللمهنة فيما يأتي:

1. بناءً على المؤشرات التي تظهر للمراجع عن قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية وفي أثناء قيامه بالفحص العادي للقوائم المالية، ومع ذلك من خلال فحوصات على النطاق أوسع وإجراء اختبارات جديدة.
2. كما يمكن القول إن وفاء مراجع الحسابات بمسؤوليته عن تقييم الاستمرارية، يعد عاملًا مهمًا بالنسبة له في مواجهة فجوة التوقعات.
3. إن الوفاء بهذه المسؤولية دليل على التزامه بمعايير المراجعة، وبالتالي مؤشر إلى جودة عملية المراجعة (مخلوف، وبحشاشي، 2022م، ص54).
4. إنه سيجد ما يدافع به عن نفسه في مواجهة مطالبة غيره (الإدارة والطرف الثالث خاصة المستثمرون) له بتعويض ما أصابه من ضرر خلال عملية المراجعة.
5. إنه سيتفادى القضايا التي يمكن أن ترفعها عليه الإدارة، إذا شكَّ في استمرار الشركة، ومع ذلك لم تفشل، أو إذا لم يشك في استمرار ولكنها أفلست فعلًا.
6. إنه سيحقق قيمة مضافة من المعلومات، كما يوصله تقرير فعلًا للمتعاملين وأصحاب المصلحة في الشركة من معلومات، لأن تعديل شكل تقريره في حالة شك في استمرار الشركة سيكون له مردود كبير ويؤدي ذلك كله لزيادة الثقة في خدماته المهنية وزيادة الطلب عليها، وبالتالي سيحقق عائدًا ماديًا ومعنويًا أكبر؟
7. كما أن نجاحه في وفاء مراجع الحسابات بكفاءة مهنية، من خلال مراجعة القوائم المالية دليل على حيوية دوره في خدمة الشركة والأطراف ذات العلاقة (ماحي، يوسف، 2020م، ص71).

أساليب التحليل المالي

1) أسلوب النسبة الثابتة: يعد أسلوب النسبة الثابتة أسهل الأساليب التي تستخدم في إعداد التنبؤات المالية، ويعتمد هذا الأسلوب بصورة رئيسة على جودة علاقة رقم المبيعات الذي يمثل الحجة وأعمال الشركة وبين الأحوال المختلفة وبعض الخصوم والتكلفة الأخرى. إنَّ استخدام هذا الأسلوب يتطلب ضرورة القيام بخطوات رئيسة عدَّة تتضمن: (المغربي، 2022م، ص111)

- إعداد قائمة الدخل المتوقعة.
- اعداد الميزانية العمومية المتوقعة.

2) أسلوب معادلة النسب المتوقعة من المبيعات: يتمثل أسلوب معادلة النسب المئوية من المبيعات إحدى الطرق المختصة التي يتم استخدامها للتنبؤ بالاحتياجات المالية للشركة للفترة القادمة، ويعتمد هذا الأسلوب بصورة نسبية على وجود علاقة قوية ومباشرة بين أكثر عناصر الميزانية العمومية الأصول وبعض (الخصوم) من ناحية ومن ناحية المبيعات من ناحية أخرى.

3) أسلوب النسب المئوية من المبيعات: يعد هذا الأسلوب أيسر الأساليب في التنبؤ المالية، وفيه يتم التعبير عن احتياجات المشروع المالي على أساس النسب المئوية من المبيعات المئوية المستمدة في كل بند من بنود الميزانية العمومية، وعادة ما يكون التوصل إلى تقرير المبيعات من اختصاص رجال التسويق بالمشروع، وعلى ذلك فإن تقدير المبيعات يكون من المعطيات في تقدير التنبؤ بالأحوال اللازمة.

4) أسلوب تحليل الانحدار في التنبؤ المالي: يعد هذا الأسلوب أسلوبًا بديلً، أسلوب النسب المئوية من المبيعات يستخدمه في تقدير الاحتياجات المالية وأحيانًا يطلق عليه أسلوب شكل أو خريطة التشتت (مطلوع، 2002م، ض145).

5) أسلوب تحديد الانحدار المتعدد: يعد هذا الأسلوب الأكثر تقدمًا من أسلوب تحليل الانحدار، ففي الأسلوب الأول يفترض أن المبيعات هي دالة بمتغير واحد فقط في حين أن الثاني يفترض أن المبيعات تعتمد على عدد من المتغيرات، فعلى سبيل المثال يمكن في ظل أسلوب الانحدار أن تقول إن المبيعات في دالة لإجمالي الدخل القومي.

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب الانحدار المتعدد ينص على أن المبيعات متوقعة من إجمالي الدخل القومي ومجموعة أخرى من التعبيرات، مثل:

- الزيادة في عدد السكان، وحجم النطاق الإعلاني، والقوانين الجمركية، ودرجة الاستقرار السياسي، وبعد التمكن من معرفة أساليب التنبؤ بالفشل المالي يتوافر لدى المؤسسة المعرفة المسبقة (المقبلة) في وضع مقاييس ومعايير وجعلها تساعد في التنبؤ بهذا الفشل (المغربي، 2022م، ص112).

المحور الثالث: الإطار العملي للبحث

احتوت الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة على خمسة عناصر، هي: العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة، وكانت خصائص العينة كما يأتي:

جدول (1) خصائص عينة البحث

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية

العمر	أقل من 30 سنة	13	14.6
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	27	30.3
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	25	28.1
	50 سنة فأكثر	24	27.0
التخصص العلمي	محاسبة	85	95.5
	إدارة أعمال	4	4.5
المؤهل العلمي	بكالوريوس	48	53.9
	دبلوم عالي	1	1.1
	ماجستير	18	20.2
	دكتوراه	22	24.7
المركز الوظيفي	مراجع داخلي	19	21.4
	مراجع خارجي	66	74.2
	مدير اداري	2	2.2
	مدير مالي	2	2.2
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	14	15.7
	من 3 إلى أقل من 6 سنوات	25	28.1
	من 6 إلى أقل من 15 سنة	33	37.1
	15 سنة فأكثر	17	19.1

إن ما نسبته (30.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تراوحت أعمارهم بين (30 – 40 سنة)، وأنّ ما نسبته (28.1%) من أفراد العينة هي لمن تتراوح أعمارهم بين (40 – 50) سنة، في حين أن (27.0%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تبلغ أعمارهم 50 سنة فأكثر، وأخيرًا كان ما نسبته (14.6%) تقل أعمارهم عن 30 سنة، والملاحظ أن عينة الدراسة توزعت بنسب متفاوتة بين الفئات العمرية المختلفة، كما تبين أن (95.5%) لديهم مؤهل علمي محاسبة، فيما كان (4.5%) لديهم تخصص إدارة أعمال، كما تبين أنّ نسبة عالية من أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهل بكالوريوس بلغت (53.9%)، يليهم من لديهم مؤهل دكتوراه بنسبة (24.7%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، ونسبة (20.2%) لديهم مؤهل علمي ماجستير، وأخيرًا (1.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة حاصلون على مؤهل دبلوم عالٍ، كما تبين أيضًا أنّ نسبة (74.2%) كان مركزهم الوظيفي مراجعًا خارجيًا، أما (21.4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة فقد كانت وظيفتهم مراجعًا داخليًا، في حين أن (2.2%) كان مركزهم الوظيفي مديرًا إداريًا، كما تبين أيضًا أنّ ما نسبته (37.1%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم بين (6–15) سنة، في حين أن (28.1%) تتراوح سنوات خبرتهم بين (3–6) سنوات، فيما كان (19.1%) تبلغ سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر، وأخيرًا (15.7%) لمن تقل سنوات خبرتهم عن 3 سنوات، والمُلاحظ أن عينة الدراسة تُعد من العينات ذات الخبرة الطويلة نسبيًا؛ إذ إن (84.3%) تجاوزت سنوات خبرتهم ثلاث سنوات في ممارسة العمل في مجال المحاسبة، مما يدل على أن لديهم خبرة ونضج وظيفي يؤهلهم للاضطلاع بمتطلبات وظائفهم من جهة، ومن جهة أخرى فإن الخبرة ستمكنهم من توفير بيانات موضوعية معبرة

عن الواقع الفعلي عن المتغيرات المدروسة، وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على نتائج الدراسة.

المحور الأول: التحليل الوصفي لمتغير متطلبات واحتياجات المراجع الخارجي:

جدول (2) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، واختبار **(T)**، لفقرات بُعد دور توفر أدوات وتقنيات التكنولوجيا الحديثة في التحليل

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.vαlue)	الرتبة	درجة التوافر
1	استخدام أدوات تحليل البيانات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يُحسّن من قدرة المراجع الخارجي على تقييم المخاطر المالية بدقة.	**4.24**	**0.68**	84.8	**17.3**	**0.000**	**5**	**عالٍ جدًا**
2	تُتيح التقنيات الحديثة للمراجع الخارجي تحليل كميات هائلة من البيانات من مصادر متنوعة، مما يُعطي صورة شاملة عن صحة الشركة المالية.	**4.35**	**0.61**	87.0	**20.4**	**0.000**	**1**	**عالٍ جدًا**
3	يُقلّل الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي من الاعتماد على التحليل اليدوي، مما يُحسّن من دقة التنبؤ بالفشل المالي.	**4.02**	**0.80**	80.4	**12.1**	**0.000**	**10**	**عالٍ**
4	توافر أدوات تحليل المخاطر المالية تُساعد المراجع الخارجي في تحديد نقاط الضعف في الشركة والمؤسسة والتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها.	**4.33**	**0.67**	86.6	**18.7**	**0.000**	**3**	**عالٍ جدًا**
5	تُتيح أدوات التنبؤ بالفشل المالي للمراجع الخارجي مساعدة الشركات والمؤسسات على اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة تُساعدها على تجنب المخاطر المالية.	**4.34**	**0.62**	86.8	**20.3**	**0.000**	**2**	**عالٍ جدًا**
6	تُساعد التقنيات الحديثة المراجع الخارجي على مراقبة أداء الشركة والمؤسسة المالي بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.	**4.18**	**0.67**	83.6	**16.7**	**0.000**	**8**	**عالٍ**
7	تُعزّز أدوات التحليل الحديثة من شفافية البيانات المالية للشركة والمؤسسة، مما يُساعد المراجع الخارجي على تحسين اتخاذ القرارات.	**4.21**	**0.72**	84.2	**16.0**	**0.000**	**7**	**عالٍ جدًا**
8	توفر أدوات تحليل المخاطر المالية للشركات والمؤسسات فرصة لتطوير خطط طوارئ للتعامل مع الأزمات المالية، مما يُساعد المراجع الخارجي في تقييم فعاليتها.	**4.17**	**0.64**	83.4	**17.1**	**0.000**	**9**	**عالٍ**
9	تُساعد التقنيات الحديثة المراجع الخارجي على تقييم فعالية خطط الشركة والمؤسسة المالية وتعديلها بشكل مستمر.	**4.21**	**0.67**	84.2	**17.2**	**0.000**	**6**	**عالٍ جدًا**
10	الاعتماد على أدوات تحليل البيانات المقدمة يسهل على المراجع الخارجي تقييم وضع الشركة وبتالي تحسين ادائها المالي بشكل عام	**4.28**	**0.62**	85.6	**19.4**	**0.000**	**4**	**عالٍ جدًا**

	المتوسط العام لبُعد دور توفر أدوات وتقنيات التكنولوجيا الحديثة في التحليل	**4.23**	**0.42**	84.6	**27.4**	**0.000**	**3**	**عالٍ جدًا**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستعمال برنامج SPSS 28 2024م

حجم العينة (ن= 89) مستوى الدلالة (P≤ 0.05)

يتبين من الجدول السابق ما يلي: بلغ الوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد دور توافر أدوات التكنولوجيا الحديثة وتقنياتها في التحليل (4.23)، وهذا يعني أنّ درجة توافُر فقرات بُعد دور توافر أدوات التكنولوجيا الحديثة وتقنياتها في التحليل مجتمعةً معًا تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية جدًا"؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (4.20 – 5.00) ويُشير إلى توافر عالٍ جدًا لبُعد دور توافر أدوات التكنولوجيا الحديثة وتقنياتها في التحليل بوصفه أحد أبعاد متطلبات المراجع الخارجي واحتياجاته (في الحدود الدنيا وفقًا للمقياس) في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين فيها (عينة الدراسة)، وتُشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارُب الآراء وتجانسها في البُعد؛ إذ بلغت (0.42)، وكانت الأهمية الترتيبية لهذا البُعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمحور متطلبات واحتياجات المراجع الخارجي في المرتبة الثالثة، ويُشير الوزن النسبي العام إلى أنّ التوافُر كان عاليًا جدًا إذ بلغ (84.6%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بنسبة (84.6%) على توافر دور توافر أدوات التكنولوجيا الحديثة وتقنياتها في التحليل في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين فيها، وهو ما أكدته نتيجة اختبار (**T**)؛ إذ بلغت قيمتها (27.4) وكان مستوى المعنوية لها (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وهذا يدل على أن موقف آراء أفراد عينة الدراسة، إزاء دور توافر أدوات التكنولوجيا الحديثة وتقنياتها في التحليل كان واضحًا ومتسمًا بالموافقة المرتفعة؛ مما يعني أن المراجعين الخارجيين يرون أن أدوات التكنولوجيا الحديثة وتقنياتها في التحليل متوافرة وبمستوى عالٍ جدًا لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة، ويمكن القول إن حصول سبع فقرات على مستوى توافر عالٍ جدًا، وثلاث فقرات على مستوى توافر عالٍ، هناك قناعة عالية لدى أفراد عينة الدراسة بأن أدوات التكنولوجيا الحديثة وتقنياتها في التحليل تُعد من المتطلبات المهمة للمراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.

أ- التحليل الوصفي لفقرات بُعد دور خبرة المراجع الخارجي:

جدول (3) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، واختبار (**T**)، لفقرات بُعد دور خبرة المراجع الخارجي

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	الرتبة	درجة التوافُر
1	خبرة المراجع الخارجي الواسعة تُمكنه من تقييم المخاطر المالية للشركة والمؤسسة بدقة أكبر.	**4.46**	**0.52**	89.2	**26.3**	**0.000**	**3**	**عالٍ جدًا**
2	خبرة المراجع الخارجي تُساعده على اكتشاف علامات الإنذار المبكر للفشل المالي بشكل أسرع.	**4.40**	**0.54**	88.0	**24.6**	**0.000**	**5**	**عالٍ جدًا**

3	المراجعة الخارجية التي يقوم بها مراجع ذو خبرة تُســـاهم في تحسين جودة البيانات المالية للشركة والمؤسسة، مما يُعزّز من دقة التنبؤ بالفشل المالي.	**4.33**	**0.64**	86.6	**19.7**	**0.000**	**8**	**عـــالٍ جدًا**
4	التقارير التي يقدمها المراجع الخارجي ذو الخبرة تُســـاعد الإدارة بشكل أكبر في اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة.	**4.39**	**0.60**	87.8	**22.1**	**0.000**	**6**	**عـــالٍ جدًا**
5	خبرة المراجع الخارجي تُمكنه من تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة والمؤسسة بشكل أفضل.	**4.49**	**0.50**	89.8	**28.0**	**0.000**	**2**	**عـــالٍ جدًا**
6	يُمكن للمراجع الخارجي ذو الخبرة تقديم توصيات لتحسين الأداء المالي للشركة والمؤسسة بشكل أكثر فاعلية.	**4.53**	**0.55**	90.6	**26.4**	**0.000**	**1**	**عـــالٍ جدًا**
7	المراجعة الخارجية التي يقوم بها مراجع ذو خبرة تُساهم في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة بشكل أكبر.	**4.45**	**0.56**	89.0	**24.2**	**0.000**	**4**	**عـــالٍ جدًا**
8	خبرة المراجع الخارجي تُمكنه من تقييم قدرة الشـــركة على الاستمرار في العمل بشكل أدق.	**4.29**	**0.68**	85.8	**18.0**	**0.000**	**10**	**عـــالٍ جدًا**
9	المراجعة الخارجية التي يقوم بها مراجع ذو خبرة تُســـاعد في اكتشاف الاحتيال المالي بشكل أسهل.	**4.31**	**0.63**	86.2	**19.6**	**0.000**	**9**	**عـــالٍ جدًا**
10	خبرة المراجع الخارجي تُســـاعده على تقييم مدى التزام الشـــركة والمؤسسة بالقوانين والأنظمة المعمول بها بشكل أفضل	**4.38**	**0.61**	87.6	**21.3**	**0.000**	**7**	**عـــالٍ جدًا**
	المتوسط العام لبُعد دور خبرة المراجع الخارجي	**4.40**	**0.41**	88.0	**32.7**	**0.000**	**2**	**عـــالٍ جدًا**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستعمال برنامج SPSS 28 2024م

حجم العينة (ن= 89) مستوى الدلالة (P≤ 0.05)

بلغ الوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد دور خبرة المراجع الخارجي (4.40)، وهذا يعني أنّ درجة توافُر فقرات بُعد دور خبرة المراجع الخارجي مجتمعةً معًا تقع عند المســـتوى "متوافر بدرجة عالية جدًا"؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (4.20 – 5.00)، ويُشير إلى توافر عالٍ جدًا لبُعد دور خبرة المراجع الخارجي؛ بوصـفه أحد أبعاد متطلبات المراجع الخارجي واحتياجاته (في الحدود الدنيا وفقاً للمقياس) في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشـــبوة من وجهة نظر مراجعي الحســـابات الخارجيين (عينة الدراسـة)، وتُشـير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارُب الآراء وتجانسـها في البُعد؛ إذ بلغت (0.41)، وكانت الأهمية الترتيبية لهذا البُعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمحور متطلبات واحتياجات المراجع الخارجي في المرتبة الثانية، ويُشـير الوزن النسـبي العام إلى أنّ التوافُر كان عاليًا جدًا؛ إذ بلغ (88.0%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بنسـبة (88.0%) على توافر دور خبرة المراجع الخارجي في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشـبوة من وجهة نظر مراجعي الحســـابات الخارجيين، وهو ما أكدته نتيجة اختبار (**T**)؛ إذ بلغت قيمتها (32.7) وكان مســـتوى المعنوية لها (0.000) وهي أصـــغر من مســـتوى الدلالة المعتمد في هذه الدراســـة (0.05)، وهذا يدل على أن موقف آراء أفراد عينة الدراسـة، إزاء دور خبرة المراجع الخارجي كان واضـحًا ومتسمًا بالموافقة المرتفعة؛ مما يعني أن المراجعين الخارجيين يرون أن خبرة المراجع الخارجي متوافرة وبمســـتوى عالٍ جدًا لدى مكاتب التدقيق في

محافظتي عدن وشـبوة. ويمكن القول إن حصـول جميع الفقرات على مسـتوى توافر عالٍ جدًا، هناك قناعة عالية لدى أفراد عينة الدراسـة بأن خبرة المراجع الخارجي تُعد من المتطلبات المهمَّة للمراجع الخارجي في التنبؤ بالفشـل المالي في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.

ب- التحليل الوصفي لفقرات بُعد دور تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات:

جدول (4) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، واختبار **(T)**، لفقرات بُعد دور تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.vαlue)	الرتبة	درجة التوافُر
1	تعاون الإدارة العليا مع فريق المراجعة يُسـهم في توفير البيانات والمعلومات اللازمة بشكل دقيق وسهل للمراجع الخارجي.	**4.52**	**0.59**	90.4	**24.2**	**0.000**	**1**	**عالٍ جدًا**
2	التزام الإدارة العليا بتوفير البيانات والمعلومات يُعزّز من دقة التنبؤ بالفشـل المالي، مما يُساعد المراجع الخارجي على إنجاز مهمته بكفاءة.	**4.37**	**0.63**	87.4	**20.6**	**0.000**	**8**	**عالٍ جدًا**
3	انفتاح الإدارة العليا على النقاش مع فريق المراجعة يُسـاعد في تحسين فهم المخاطر المالية للشركة والمؤسسة، مما يُسهل على المراجع الخارجي تقييمها.	**4.37**	**0.61**	87.4	**21.2**	**0.000**	**6**	**عالٍ جدًا**
4	تقديم البيانات والمعلومات التفصـيلية يساعد فريق المراجعة في إنجاز عملة بشكل فعال واصدار تقرير دقيق	**4.48**	**0.59**	89.6	**23.9**	**0.000**	**3**	**عالٍ جدًا**
5	التزام الإدارة العليا بتطبيق توصـيات فريق المراجعة يُسـهم في تحسين الأداء المالي للشركة والمؤسسـة، مما يُساعد المراجع الخارجي على تقييم فعالية خططها.	**4.40**	**0.60**	88.0	**22.2**	**0.000**	**4**	**عالٍ جدًا**
6	تعاون الإدارة العليا مع فريق المراجعة يُعزّز شـفافية البيانات المالية للشركة والمؤسـسة، مما يُساعد المراجع الخارجي على إبداء رأيه حول صحة البيانات.	**4.37**	**0.61**	87.4	**21.2**	**0.000**	**7**	**عالٍ جدًا**
7	تقديم الإدارة العليا للبيانات والمعلومات في الوقت المناسـب يساهم في اكتشاف الاحتيال المالي بشكل أسرع وبالتالي يمكن فريق المراجعة من إصدار تقرير مفصل	**4.30**	**0.61**	86.0	**20.1**	**0.000**	**10**	**عالٍ جدًا**
8	التزام الإدارة العليا بتوفير البيانات والمعلومات يُسـاعد في تقييم قدرة الشـركة والمؤسسـة على الاستمرار في العمل، مما يُسـهل على المراجع الخارجي إبداء رأيه حول مستقبل الشركة.	**4.36**	**0.57**	87.2	**22.5**	**0.000**	**9**	**عالٍ جدًا**
9	تعاون الإدارة العليا مع فريق المراجعة يُسـهم في تحسـين ثقة المستثمرين في الشركة والمؤسسة، مما يُساعد المراجع الخارجي على إصدار تقرير يُعزّز من ثقة المستثمرين.	**4.38**	**0.56**	87.6	**22.7**	**0.000**	**5**	**عالٍ جدًا**
10	التزام الإدارة العليا بتوفير البيانات والمعلومات يُسـاعد المراجع الخارجي على إنجاز عمله بشكل أسرع وأكثر دقة.	**4.51**	**0.64**	90.2	**22.1**	**0.000**	**2**	**عالٍ جدًا**

	المتوسط العام لبُعد دور تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات	**4.41**	**0.43**	88.2	**30.8**	**0.000**	**1**	**عالٍ جدًا**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستعمال برنامج SPSS 28 2024م

حجم العينة (ن= 89) مستوى الدلالة (P ≤ 0.05)

من الجدول رقم (4) نُلاحظ ما يلي: أنَّ الوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد دور تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات بلغ (4.41)، وهذا يعني أنَّ درجة توافُر فقرات بُعد دور تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات مجتمعةً معًا تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية جدًا"؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (4.20 – 5.00)، ويُشير إلى توافر عالٍ جدًا لبُعد دور تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات؛ بوصفه أحد أبعاد متطلبات المراجع الخارجي واحتياجاته (في الحدود الدنيا وفقًا للمقياس) في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين (عينة الدراسة)، وتُشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارُب الآراء وتجانسها في البُعد؛ إذ بلغت (0.43)، وكانت الأهمية الترتيبية لهذا البُعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمحور متطلبات المراجع الخارجي واحتياجاته في المرتبة الأولى، ويُشير الوزن النسبي العام إلى أنَّ التوافُر كان عاليًا جدًا؛ إذ بلغ (88.2%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بنسبة (88.2%) على توافر دور تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، وهو ما أكدته نتيجة اختبار (**T**)؛ إذ بلغت قيمتها (30.8) وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وهذا يدل على أن موقف آراء أفراد عينة الدراسة، إزاء دور تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات كان واضحًا ومتسمًا بالموافقة المرتفعة؛ مما يعني أن المراجعين الخارجيين يرون أن تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات متوافرة وبمستوى عالٍ جدًا لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.

ويمكن القول إن حصول جميع الفقرات على مستوى توافر عالٍ جدًا، أن هناك قناعة عالية لدى أفراد عينة الدراسة بأن تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات تُعد من المتطلبات المهمة للمراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.

ج- التحليل الوصفي لفقرات بُعد دور حجم الشركة والمؤسسة وقطاعها:

جدول (5) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، واختبار (**T**)، لفقرات بُعد دور حجم وقطاع الشركة والمؤسسة

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	الرتبة	درجة التوافُر
1	تختلف احتياجات الشركات والمؤسسات من المراجعة الخارجية حسب حجمها وقطاعها، مما يُؤثّر في دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي.	**4.01**	**0.79**	80.2	**12.1**	**0.000**	10	عالٍ

2	الشركات والمؤسسات الكبيرة تُواجه مخاطر مالية أكثر تعقيدًا، مما يتطلب خبرة أكبر من المراجع الخارجي للتنبؤ بالفشل المالي.	**4.33**	**0.65**	86.6	**19.1**	**0.000**	2	عالٍ جدًا
3	بعض القطاعات، مثل القطاع المالي، تُواجه مخاطر مالية أكثر خطورة، مما يتطلب مهارات خاصة من المراجع الخارجي للتنبؤ بالفشل المالي.	**4.34**	**0.64**	86.8	**19.7**	**0.000**	1	عالٍ جدًا
4	يُمكن للمراجع الخارجي استخدام أدوات تحليل البيانات المتقدمة لتقييم المخاطر المالية للشركات والمؤسسات الكبيرة في القطاعات ذات المخاطر العالية.	**4.25**	**0.59**	85.0	**20.0**	**0.000**	4	عالٍ جدًا
5	يُمكن للمراجع الخارجي تقديم توصيات محددة للشركات والمؤسسات الكبيرة في القطاعات ذات المخاطر العالية لتحسين أدائها المالي.	**4.24**	**0.52**	84.8	**22.3**	**0.000**	5	عالٍ جدًا
6	يُمكن للمراجع الخارجي مساعدة الشركات والمؤسسات الكبيرة في القطاعات ذات المخاطر العالية في تطوير خطط طوارئ للتعامل مع الأزمات المالية.	**4.18**	**0.58**	83.6	**19.3**	**0.000**	7	عالٍ
7	يُمكن للمراجع الخارجي مساعدة الشركات والمؤسسات الكبيرة في القطاعات ذات المخاطر العالية في تحسين شفافية البيانات المالية.	**4.18**	**0.61**	83.6	**18.1**	**0.000**	8	عالٍ
8	يُمكن للمراجع الخارجي مساعدة الشركات والمؤسسات الكبيرة في القطاعات ذات المخاطر العالية في اكتشاف الاحتيال المالي.	**4.22**	**0.62**	84.4	**18.7**	**0.000**	6	عالٍ جدًا
9	يُمكن للمراجع الخارجي مساعدة الشركات والمؤسسات الكبيرة في القطاعات ذات المخاطر العالية في تقييم قدرتها على الاستمرار في العمل.	**4.17**	**0.59**	83.4	**18.7**	**0.000**	9	عالٍ
10	يُمكن للمراجع الخارجي مساعدة الشركات والمؤسسات الكبيرة في القطاعات ذات المخاطر العالية في تحسين ثقة المستثمرين.	**4.31**	**0.58**	86.2	**21.5**	**0.000**	3	عالٍ جدًا
	المتوسط العام لبُعد دور حجم وقطاع الشركة والمؤسسة	**4.22**	**0.36**	84.4	**31.6**	**0.000**	4	عالٍ جدًا

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستعمال برنامج SPSS 28 2024م

حجم العينة (ن= 89) مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$)

من الجدول رقم (5) نُلاحظ ما يلي: أن الوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد دور حجم الشركة والمؤسسة وقطاعها بلغ (4.22)، وهذا يعني أنّ درجة توافُر فقرات بُعد دور حجم الشركة والمؤسسة وقطاعها مجتمعةً معًا تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية جدًا"؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (4.20 – 5.00) ويُشير إلى توافر عالٍ جدًا لبُعد دور حجم الشركة والمؤسسة وقطاعها بوصفه أحد أبعاد متطلبات واحتياجات المراجع الخارجي (في الحدود الدنيا وفقاً للمقياس) في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين (عينة الدراسة)، وتُشير قيمة الانحراف المعياري العام

إلى تقارُب الآراء وتجانســـها في البُعد إذ بلغت (0.36)، وكانت الأهمية الترتيبية لهذا البُعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمحور متطلبات واحتياجات المراجع الخارجي في المرتبة الرابعة، ويُشـــير الوزن النســـبي العام إلى أنّ التوافُر كان عاليًا جدًا إذ بلغ (84.4%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بنســـبة (84.4%) على توافر دور حجم وقطاع الشـركة والمؤسـســة في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشـبوة من وجهة نظر مراجعي الحسـابات الخارجيين فيها، وهو ما أكدته نتيجة اختبار (T)؛ إذ بلغت قيمتها (31.6) وكان مسـتوى المعنوية لها (0.000) وهي أصـــغر من مســـتوى الدلالة المعتمد في هذه الدراســـة (0.05)، وهذا يدل على أن موقف آراء أفراد عينة الدراســة، إزاء دور حجم الشـركة والمؤسـســة وقطاعها كان واضـحًا ومتسـمًا بالموافقة المرتفعة؛ مما يعني أن المراجعين الخارجيين يرون أن حجم الشركة والمؤسسة وقطاعها متوافرة وبمستوى عالٍ جدًا لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشـبوة. ويمكن القول إن حصـول سـت فقرات على مسـتوى توافر عالٍ جدًا، وأربع فقرات على مستوى توافر عالٍ، أن هناك قناعة عالية لدى أفراد عينة الدراسة بأن حجم الشركة والمؤسسة وقطاعها تُعد من المتطلبات الهامة للمراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة.

المحور الثاني: التحليل الوصفي لمتغير التنبؤ بالفشل المالي:

1. التحليل الوصفي لأبعاد متغير التنبؤ بالفشل المالي منفردة:

جدول (6) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، واختبار (T)، لفقرات بُعد دقة التنبؤ

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	الرتبة	درجة التوافُر
1	المراجع الخارجي قادر على تحديد المؤشـرات المالية الدالة على احتمال الفشل المالي.	**4.27**	**0.53**	85.4	**22.2**	**0.000**	**1**	**عالٍ جدًا**
2	المراجع الخـارجي قـادر على تقييم المخـاطر المـاليـة التي تواجه الشركة أو المؤسسة.	**4.24**	**0.58**	84.8	**20.0**	**0.000**	**3**	**عالٍ جدًا**
3	المراجع الخـارجي قادر على رصـــد التغيرات في الأداء المالي التي قد تشير إلى اقتراب الفشل المالي.	**4.24**	**0.54**	84.8	**21.4**	**0.000**	**2**	**عالٍ جدًا**
4	توقعات المراجع الخارجي لفترات زمنية مختلفة (قصـــيرة، متوسطة، طويلة) دقيقة.	**3.84**	**0.84**	76.8	**9.5**	**0.000**	**9**	**عالٍ**
5	المراجع الخارجي قادر على تمييز الشركات أو المؤسسات ذات المخاطر العالية من تلك ذات المخاطر المنخفضة.	**4.20**	**0.66**	84.0	**17.2**	**0.000**	**4**	**عالٍ جدًا**
6	نجح المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشـل المالي قبل وقوعه في عدد كبير من الحالات.	**4.00**	**0.71**	80.0	**13.3**	**0.000**	**8**	**عالٍ**
7	نجح المراجع الخارجي في التحذير من مخاطر مالية أدت لاحقًا إلى فشـل الشـركة أو المؤسـســة في عدد كبير من الحالات.	**4.12**	**0.70**	82.4	**15.1**	**0.000**	**5**	**عالٍ**
8	المراجع الخـارجي قـادر على التنبؤ بـالفشـــل المـالي قبل وقوعه بوقت كافٍ.	**4.03**	**0.75**	80.6	**13.1**	**0.000**	**7**	**عالٍ**

9	تكلفة التنبؤ بالفشل المالي (من حيث الوقت والجهد والموارد) مقارنة بفائدته مناسبة.	**4.04**	**0.69**	80.8	**14.3**	**0.000**	**6**	**عالٍ**
10	الإدارة العليا للشركات أو المؤسسات راضية عن دقة تنبؤات المراجع الخارجي.	**3.74**	**0.83**	74.8	**8.4**	**0.000**	**10**	**عالٍ**
	المتوسط العام لبُعد دقة التنبؤ	**4.07**	**0.46**	81.4	**21.7**	**0.000**	**3**	**عالٍ**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستعمال برنامج SPSS 28 2024م

حجم العينة (ن= 89) مستوى الدلالة (P ≤ 0.05)

من الجدول رقم (6) نُلاحظ ما يلي: أنَّ الوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد دقة التنبؤ بلغ (4.07)، وهذا يعني أنّ درجة توافُر فقرات بُعد دقة التنبؤ مجتمعةً معًا تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية"؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40 – 4.20) ويُشير إلى توافر عالٍ لبُعد دقة التنبؤ؛ بوصفه أحد أبعاد التنبؤ بالفشل المالي (في الحدود العليا وفقًا للمقياس) في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين (عينة الدراسة)، وتُشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارُب الآراء وتجانسها في البُعد؛ إذ بلغت (0.46)، وكانت الأهمية الترتيبية لهذا البُعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمحور التنبؤ بالفشل المالي في المرتبة الثالثة، ويُشير الوزن النسبي العام إلى أنّ التوافُر كان عاليًا؛ إذ بلغ (81.4%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بنسبة (81.4%) على توافر دقة التنبؤ في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، وهو ما أكدته نتيجة اختبار **(T)**؛ إذ بلغت قيمتها (21.7) وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وهذا يدل على أن موقف آراء أفراد عينة الدراسة، إزاء دقة التنبؤ كان واضحًا ومتسمًا بالموافقة المرتفعة؛ مما يعني أن المراجعين الخارجيين يرون أن دقة التنبؤ بالفشل المالي متوافرة وبمستوى عالٍ لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة. ويمكن القول إن حصول أربع فقرات على مستوى توافر عالٍ جدًا، وست فقرات على مستوى توافر عالٍ، أن هناك قناعة عالية لدى أفراد عينة الدراسة بأن المراجعين الخارجيين في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة لديهم دقة في التنبؤ بالفشل المالي.

أ- التحليل الوصفي لفقرات بُعد كفاءة التواصل:

جدول (7) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، واختبار **(T)**، لفقرات بُعد كفاءة التواصل

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	الرتبة	درجة التوافُر
1	المراجع الخارجي قادر على إيصال نتائج التقييمات والتحليلات المالية إلى الإدارة العليا بشكل واضح ومفهوم.	**4.21**	**0.61**	84.2	**18.7**	**0.000**	**1**	**عالٍ جدًا**
2	المراجع الخارجي قادر على شرح المخاطر المالية المحتملة بلغة غير تقنية يفهمها أصحاب القرار.	**4.15**	**0.58**	83.0	**18.2**	**0.000**	**5**	**عالٍ**
3	المراجع الخارجي فعال في التواصل مع الجهات المعنية الأخرى (مثل الدائنين، المستثمرين) بشأن مخاطر الفشل المالي.	**3.80**	**0.96**	76.0	**7.9**	**0.000**	**10**	**عالٍ**

4	جودة التقارير والوثائق التي يصـــدرها المراجع الخارجي حول مخاطر الفشل المالي عالية.	**4.08**	**0.68**	81.6	**15.0**	**0.000**	**7**	**عالٍ**
5	الإدارة العليا للشـركات أو المؤسـسـات تسـتجيب لتوصـيات المراجع الخارجي بشأن الحد من مخاطر الفشل المالي.	**3.93**	**0.72**	78.6	**12.2**	**0.000**	**9**	**عالٍ**
6	الإدارة العليا للشركات أو المؤسسات راضية عن كفاءة تواصل المراجع الخارجي.	**3.94**	**0.66**	78.8	**13.4**	**0.000**	**8**	**عالٍ**
7	تحسينات الأداء المالي للشركات أو المؤسسات التي اتخذت إجراءات بناءً على توصيات المراجع الخارجي	**4.17**	**0.59**	83.4	**18.7**	**0.000**	**2**	**عالٍ**
8	نجحت الشـركات أو المؤسـسـات في تجنب حدوث حالات الفشل المالي أو تقليل شدتها نتيجة لتواصل المراجع الخارجي الفعال.	**4.16**	**0.69**	83.2	**15.8**	**0.000**	**4**	**عالٍ**
9	تعززت الثقة بين الإدارة العليا للشـــركات أو المؤســـسـات والمراجع الخارجي نتيجة لتواصل المراجع الخارجي الفعال.	**4.16**	**0.64**	83.2	**17.1**	**0.000**	**3**	**عالٍ**
10	سمعة المراجع الخارجي في مجال التنبؤ بالفشل المالي وكفاءة التواصل جيدة.	**4.10**	**0.66**	82.0	**15.8**	**0.000**	**6**	**عالٍ**
	المتوسط العام لبُعد كفاءة التواصل	**4.07**	**0.47**	81.4	**21.6**	**0.000**	**4**	**عالٍ**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستعمال برنامج SPSS 28 2024م

حجم العينة (ن= 89) مستوى الدلالة (P≤ 0.05)

من الجدول رقم (7) نُلاحظ ما يلي: أنَّ الوسـط الحسـابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسـة عن توافر فقرات بُعد كفاءة التواصـل بلغ (4.07)، وهذا يعني أنّ درجة توافُر فقرات بُعد كفاءة التواصـل مجتمعةً معًا تقع عند المسـتوى "متوافر بدرجة عالية"؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسـابي العام إلى فئة المقياس (3.40 – 4.20) ويُشـير إلى توافر عالٍ لبُعد كفاءة التواصـــل؛ بوصـــفه أحد أبعاد التنبؤ بالفشـــل المالي (في الحدود العليا وفقاً للمقياس) في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشـبوة من وجهة نظر مراجعي الحسـابات الخارجيين (عينة الدراسـة)، وتُشـير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارُب الآراء وتجانســـها في البُعد؛ إذ بلغت (0.47)، وكانت الأهمية الترتيبية لهذا البُعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمحور التنبؤ بالفشل المالي في المرتبة الرابعة، ويُشير الوزن النسبي العام إلى أنّ التوافُر كان عاليًا؛ إذ بلغ (81.4%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بنسبة (81.4%) على توافر كفاءة التواصل في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشـــبوة من وجهة نظر مراجعي الحســـابات الخارجيين، وهو ما أكدته نتيجة اختبار (**T**)؛ إذ بلغت قيمتها (21.6) وكان مســـتوى المعنوية لها (0.000) وهي أصـــغر من مســـتوى الدلالة المعتمد في هذه الدراســـة (0.05)، وهذا يدل على أن موقف آراء أفراد عينة الدراســـة، إزاء كفاءة التواصـــل كان واضـحًا ومتسـمًا بالموافقة المرتفعة؛ مما يعني أن المراجعين الخارجيين يرون أن كفاءة التواصـل متوافرة وبمسـتوى عالٍ لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشـبوة. ويمكن القول إنَّ حصـول فقرة واحدة على مسـتوى توافر عالٍ جدًا، وتسع فقرات على مستوى توافر عالٍ، أن هناك قناعة عالية لدى أفراد عينة الدراسة بأن المراجعين الخارجيين في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة لديهم كفاءة في التواصل.

التحليل الوصفي لفقرات بُعد فعالية التدابير الوقائية:

جدول (8) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، واختبار (T)، لفقرات بُعد فعالية التدابير الوقائية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	الرتبة	درجة التوافُر
1	فعالية التدابير الوقائية المقترحة من قبل المراجع الخارجي في منع أو تأخير الفشل المالي عالية.	**4.09**	**0.60**	81.8	**17.2**	**0.000**	**7**	**عالٍ جدًا**
2	تحسينات الأداء المالي للشركات أو المؤسسات التي اتخذت تدابير وقائية بناءً على توصيات المراجع الخارجي	**4.15**	**0.56**	83.0	**19.5**	**0.000**	**3**	**عالٍ**
3	الإدارة العليا للشركات أو المؤسسات راضية عن فعالية التدابير الوقائية المقترحة من قبل المراجع الخارجي.	**4.08**	**0.59**	81.6	**17.3**	**0.000**	**9**	**عالٍ**
4	تعززت سمعة المراجع الخارجي في مجال التنبؤ بالفشل المالي وفعالية التدابير الوقائية.	**4.08**	**0.53**	81.6	**19.3**	**0.000**	**8**	**عالٍ**
5	ارتفع مستوى الثقة في قدرات المراجع الخارجي على التنبؤ بالفشل المالي واتخاذ التدابير الوقائية الفعالة.	**4.10**	**0.54**	82.0	**19.1**	**0.000**	**6**	**عالٍ**
6	تعززت العلاقات بين الشركات أو المؤسسات والمراجع الخارجي نتيجة لفعالية التدابير الوقائية المقترحة.	**4.11**	**0.68**	82.2	**15.4**	**0.000**	**5**	**عالٍ**
7	تحسنت بيئة حوكمة الشركات أو المؤسسات نتيجة لفعالية التدابير الوقائية المقترحة.	**4.04**	**0.72**	80.8	**13.7**	**0.000**	**10**	**عالٍ**
8	ساهمت التدابير الوقائية المقترحة من قبل المراجع الخارجي في تعزيز الاستقرار المالي بشكل عام.	**4.17**	**0.64**	83.4	**17.1**	**0.000**	**2**	**عالٍ**
9	ساهمت التدابير الوقائية المقترحة من قبل المراجع الخارجي في تحسين صورة الشركات أو المؤسسات في السوق.	**4.12**	**0.58**	82.4	**18.3**	**0.000**	**4**	**عالٍ**
10	ساهمت التدابير الوقائية المقترحة من قبل المراجع الخارجي في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركات أو المؤسسات	**4.20**	**0.66**	84.0	**17.2**	**0.000**	**1**	**عالٍ جدًا**
	المتوسط العام لبُعد فعالية التدابير الوقائية	**4.11**	**0.43**	82.2	**24.2**	**0.000**	**2**	**عالٍ**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستعمال برنامج SPSS 28 2024م

حجم العينة (ن= 89) مستوى الدلالة (P≤ 0.05)

من الجدول رقم (8) نُلاحظ ما يلي: أن الوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد فعالية التدابير الوقائية بلغ (4.11)، وهذا يعني أنّ درجة توافُر فقرات بُعد فعالية التدابير الوقائية مجتمعةً معًا تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية"؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40 – 4.20) ويُشير إلى توافر عالٍ لبُعد فعالية التدابير الوقائية؛ بوصفه أحد أبعاد التنبؤ بالفشل المالي (في الحدود العليا وفقاً للمقياس) في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين (عينة الدراسة)، وتُشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارُب الآراء وتجانسها في البُعد؛ إذ بلغت (0.43)، وكانت

الأهمية الترتيبية لهذا البُعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمحور التنبؤ بالفشل المالي في المرتبة الثانية، ويُشير الوزن النسبي العام إلى أنّ التوافُر كان عاليًا؛ إذ بلغ (82.2%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بنسبة (82.2%) على توافر فعالية التدابير الوقائية في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، وهو ما أكدته نتيجة اختبار (T)؛ إذ بلغت قيمتها (24.2) وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وهذا يدل على أن موقف آراء أفراد عينة الدراسة، إزاء فعالية التدابير الوقائية كان واضحًا ومتسمًا بالموافقة المرتفعة؛ مما يعني أن المراجعين الخارجيين يرون أن فعالية التدابير الوقائية متوافرة وبمستوى عالٍ لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة، ويمكن القول إن حصول فقرة واحدة على مستوى توافر عالٍ جدًا، وتسع فقرات على مستوى توافر عالٍ، أن هناك قناعة عالية لدى أفراد عينة الدراسة بأن المراجعين الخارجيين في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة يلجأون إلى التدابير الوقائية لمنع حدوث الفشل المالي.

ب- التحليل الوصفي لفقرات بُعد القيمة المضافة:

جدول (9) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، واختبار (T)، لفقرات بُعد القيمة المضافة

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	الرتبة	درجة التوافُر
1	تحسينات في جودة القوائم المالية للشركات أو المؤسسات نتيجة لعملية المراجعة.	**4.31**	**0.56**	86.2	**22.3**	**0.000**	**1**	**عالٍ جدًا**
2	تعززت الثقة في المعلومات المالية للشركات أو المؤسسات من قبل أصحاب المصلحة نتيجة لعملية المراجعة.	**4.26**	**0.73**	85.2	**16.2**	**0.000**	**2**	**عالٍ جدًا**
3	تحسنت فرص حصول الشركات أو المؤسسات على التمويل من قبل الدائنين والمستثمرين نتيجة لعملية المراجعة.	**4.24**	**0.71**	84.8	**16.5**	**0.000**	**3**	**عالٍ جدًا**
4	تعززت صورة الشركات أو المؤسسات في السوق نتيجة لعملية المراجعة.	**4.16**	**0.75**	83.2	**14.5**	**0.000**	**6**	**عالٍ**
5	تحسنت قدرة الشركات أو المؤسسات على اتخاذ قرارات إدارية سليمة نتيجة لعملية المراجعة.	**4.16**	**0.69**	83.2	**15.8**	**0.000**	**5**	**عالٍ**
6	أسهمت عملية المراجعة في تحقيق أهداف الشركات أو المؤسسات طويلة الأجل.	**4.16**	**0.75**	83.2	**14.5**	**0.000**	**7**	**عالٍ**
7	تحسنت القيمة السوقية للشركات أو المؤسسات نتيجة لعملية المراجعة.	**3.93**	**0.92**	78.6	**9.6**	**0.000**	**9**	**عالٍ**
8	أسهمت عملية المراجعة في تقليل مخاطر الاحتيال المالي في الشركات أو المؤسسات.	**4.24**	**0.74**	84.8	**15.8**	**0.000**	**4**	**عالٍ جدًا**
9	أسهمت عملية المراجعة في تعزيز الحوكمة الرشيدة في الشركات أو المؤسسات.	**4.13**	**0.73**	82.6	**14.7**	**0.000**	**8**	**عالٍ**
10	أسهمت عملية المراجعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.	**3.74**	**0.83**	74.8	**8.4**	**0.000**	**10**	**عالٍ**

	المتوسط العام لبُعد القيمة المضافة	**4.13**	**0.56**	82.6	**19.3**	**0.000**	**1**	**عالٍ**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستعمال برنامج SPSS 28 2024م

حجم العينة (ن= 89) مستوى الدلالة (P≤ 0.05)

من الجدول رقم (9) نُلاحظ ما يلي: أن الوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات بُعد القيمة المضافة بلغ (4.13)، وهذا يعني أنّ درجة توافُر فقرات بُعد القيمة المضافة مجتمعةً معًا تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية"؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40 – 4.20) ويُشير إلى توافر عالٍ لبُعد القيمة المضافة؛ بوصفه أحد أبعاد التنبؤ بالفشل المالي (في الحدود العليا وفقاً للمقياس) في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين (عينة الدراسة)، وتُشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارُب الآراء وتجانسها في البُعد؛ إذ بلغت (0.56)، وكانت الأهمية الترتيبية لهذا البُعد مقارنة مع الأبعاد الأخرى لمحور التنبؤ بالفشل المالي في المرتبة الأولى، ويُشير الوزن النسبي العام إلى أنّ التوافُر كان عاليًا؛ إذ بلغ (82.6%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بنسبة (82.6%) على توافر القيمة المضافة في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، وهو ما أكدته نتيجة اختبار (**T**)؛ إذ بلغت قيمتها (19.3) وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وهذا يدل على أن موقف آراء أفراد عينة الدراسة، إزاء القيمة المضافة كان واضحًا ومتسمًا بالموافقة المرتفعة؛ مما يعني أن المراجعين الخارجيين يرون أن القيمة المضافة متوافرة وبمستوى عالٍ لدى مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة، ويمكن القول إن حصول أربع فقرات على مستوى توافر عالٍ جدًا، وست فقرات على مستوى توافر عالٍ، أن هناك قناعة عالية لدى أفراد عينة الدراسة بأن المراجعين الخارجيين في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة يحققون قيمة مضافة عند عملية المراجعة.

ج- التحليل الوصفي لأبعاد متغير التنبؤ بالفشل المالي مجتمعة:

جدول (10) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، واختبار (**T**)، لأبعاد متغير التنبؤ بالفشل المالي

م	أبعاد التنبؤ بالفشل المالي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	الرتبة	درجة التوافُر
1	دقة التنبؤ	**4.07**	**0.46**	81.4	**21.7**	**0.000**	**3**	**عالٍ**
2	كفاءة التواصل	**4.07**	**0.47**	81.4	**21.6**	**0.000**	**4**	**عالٍ**
3	فعالية التدابير الوقائية	**4.11**	**0.43**	82.2	**24.2**	**0.000**	2	**عالٍ**
4	القيمة المضافة	**4.13**	**0.56**	82.6	**19.3**	**0.000**	1	**عالٍ**
	المتوسط العام لمتغير التنبؤ بالفشل المالي	**4.10**	**0.41**	82.0	**25.2**	**0.000**		**عالٍ**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستعمال برنامج SPSS 28 2024م

حجم العينة (ن= 89) مستوى الدلالة (P≤ 0.05)

من الجدول رقم (10) نُلاحظ ما يلي: أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر متغير التنبؤ بالفشل المالي بلغ (4.10)، وهذا يعني أنّ درجة توافُر أبعاد متغير التنبؤ بالفشل المالي مجتمعةً معًا تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية"؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40 – 4.20) ويُشير إلى توافر عالٍ للتنبؤ بالفشل المالي (في الحدود العليا وفقًا للمقياس) في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين (عينة الدراسة)، كما تُشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارُب الآراء وتجانسها في المحور؛ إذ بلغت قيمته (0.41)، ويُشير الوزن النسبي العام إلى أنّ التوافُر كان عاليًا؛ إذ بلغ (**82.0**%)، وهذا يعني أن هناك موافقة بنسبة (82.0%) على توافر التنبؤ بالفشل المالي في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، وهو ما أكدته نتيجة اختبار (**T**)؛ إذ بلغت قيمته (25.2) وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وهذا يدل على أن موقف آراء أفراد عينة الدراسة إزاء التنبؤ بالفشل المالي كان واضحًا ومتسمًا بالموافقة المرتفعة؛ مما يعني أن المراجعين الخارجيين يرون أن لديهم قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، ويمكن القول إن حصول جميع الأبعاد على مستوى توافر عالٍ، أن هناك قناعة عالية لدى أفراد عينة الدراسة بأن لديهم القدرة على التنبؤ بالفشل المالي. وبناءً على التحليل السابق لمحور التنبؤ بالفشل المالي وأبعادها الأربعة المتمثلة بـــ (دقة التنبؤ، وكفاءة التواصل، وفعالية التدابير الوقائية، والقيمة المضافة) يمكن القول إنه تم الإجابة على التساؤل الثاني للدراسة الذي ينص على (ما مدى قدرة مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات والمؤسسات من وجهة نظر المراجعين الخارجيين؟)، وهذا يعني تحقق الهدف الثاني من أهداف الدراسة الذي ينص على (التعرف إلى مدى قدرة مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات والمؤسسات من وجهة نظر المراجعين الخارجيين).

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج:

1. بينت الدراسة فيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة أنهم من فئات عمرية متنوعة، ومن تخصصات علمية ذات علاقة بموضوع الدراسة، ويحملون مؤهلات علمية جامعية (بكالوريوس فأعلى)، ومن مراكز وظيفية متخصصة، ويمتلكون خبرات عالية، وهذا يدل على أن أفراد العينة يمتلكون من المؤهلات، والخبرات التي تعطي مصداقية للبيانات، وهو ما يعني سلامة اختيار العينة وفقًا لطبيعة الدراسة وأهدافها، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على تحقيق أهداف الدراسة، ويعزز نتائجها، ويمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهدافها.
2. أظهرت النتائج وجود توافر عالٍ جدًا لمتطلبات واحتياجات المراجع الخارجي في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة، وتبين ذلك من خلال مستوى توافر أبعاد متطلبات المراجع الخارجي واحتياجاته؛ إذ توافرت جميعها بمستوى عالٍ جدًا، كان تعاون الإدارة العليا في توفير البيانات والمعلومات أعلاها، يليه خبرة المراجع الخارجي، ثم توافر أدوات التكنولوجيا الحديثة وتقنياتها في التحليل، وأخيرًا دور حجم وقطاع الشركة والمؤسسة.
3. بينت النتائج وجود توافر عالٍ للتنبؤ بالفشل المالي في مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة وفقًا لآراء المراجعين الخارجيين؛ إذ توافرت جميعها بمستوى عالٍ، إذ حصل بُعد القيمة المضافة على المرتبة الأولى، يليه بُعد فعالية التدابير الوقائية، ثم دقة التنبؤ، وأخيرًا كفاءة التواصل.

4. تبين أن التقنيات الحديثة للمراجع الخارجي تُتيح تحليل كميات هائلة من البيانات من مصـــادر متنوعة، مما يُعطي صورة شاملة عن صحة الشركة المالية، كما تُتيح أدوات التنبؤ بالفشل المالي للمراجع الخارجي مساعدة الشركات والمؤسسات على اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة تُساعدها على تجنب المخاطر المالية، وأن الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصـــطناعي يُقلّل من الاعتماد على التحليل اليدوي، مما يُحسّـــن من دقة التنبؤ بالفشـــل المالي.
5. اتضـح أن المراجع الخارجي ذو الخبرة يُمكنه تقديم توصـيات لتحسـين الأداء المالي للشـركة والمؤسـسـة بشـكل أكثر فاعلية؛ إذ إن خبرته تُمكنه من تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشـركة والمؤسـسـة بشـكل أفضـل، وأن المراجعة الخارجية التي يقوم بها مراجع ذو خبرة تُساعد في اكتشاف الاحتيال المالي بشكل أسهل، وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار في العمل بشكل أدق.
6. تبين أن تعاون الإدارة العليا مع فريق المراجعة يُسهم في توفير البيانات والمعلومات اللازمة بشكل دقيق وسهل للمراجع الخارجي، إذ إن التزام الإدارة العليا بتوفير البيانات والمعلومات يُســـاعد المراجع الخارجي على إنجاز عمله بشكل أسرع وأكثر دقة، وتقييم قدرة الشركة والمؤسسة على الاستمرار في العمل، مما يُسهل على المراجع الخارجي إبداء رأيه عن مستقبل الشركة، واكتشاف الاحتيال المالي بشكل أسرع وبالتالي يمكن فريق المراجعة من اصدار تقرير مفصل.
7. اتضـــح أن بعض القطاعات، مثل القطاع المالي، تُواجه مخاطر مالية أكثر خطورة، مما يتطلب مهارات خاصة من المراجع الخارجي للتنبؤ بالفشل المالي، وأن الشركات والمؤسسات الكبيرة تُواجه مخاطر مالية أكثر تعقيدًا، مما يتطلب خبرة أكبر من المراجع الخارجي للتنبؤ بالفشـــل المالي، ويُمكن المراجع الخارجي مســـاعدة الشركات والمؤسسات الكبيرة في القطاعات ذات المخاطر العالية في تقييم قدرتها على الاستمرار في العمل.
8. تبين أن احتياجات الشـركات والمؤسـسـات من المراجعة الخارجية تختلف حسـب حجمها وقطاعها، مما يُؤثّر على دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي.
9. تبين أن المراجع الخارجي قادر على تحديد المؤشرات المالية الدالة على احتمال الفشل المالي، ورصد التغيرات في الأداء المالي التي قد تشير إلى اقتراب الفشل المالي، وأن الإدارة العليا للشركات أو المؤسسات راضية عن دقة تنبؤات المراجع الخارجي.
10. اتضـــح أن المراجع الخارجي قادر على إيصـــال نتائج التقييمات والتحليلات المالية إلى الإدارة العليا بشـــكل واضح ومفهوم، وأن تحسينات الأداء المالي للشركات أو المؤسسات التي اتخذت إجراءات بناءً على توصيات المراجع الخارجي؛ إذ تستجيب الشركات لتوصيات المراجع الخارجي بشأن الحد من مخاطر الفشل المالي؛ لأن المراجع الخارجي فعال في التواصـــل مع الجهات المعنية الأخرى (مثل الدائنين، المســـتثمرين) بشـــأن مخاطر الفشل المالي.
11. تبين أن التدابير الوقائية المقترحة من قبل المراجع الخارجي أسهمت في تعزيز ثقة المستثمرين في الشركات أو المؤسـسـات، وتعزيز الاسـتقرار المالي بشـكل عام، وأن الإدارة العليا للشـركات أو المؤسـسـات راضـية عن فعالية التدابير الوقائية المقترحة من قبل المراجع الخارجي، بالإضـــافة إلى أن بيئة حوكمة الشـــركات أو المؤسسات تحسنت نتيجة لفعالية التدابير الوقائية المقترحة.

ثانيا التوصيات:

استكمالًا للمتطلبات المنهجية واستنادًا إلى ما توصلنا إليه من نتائج، وجد الباحث من المناسب أن يقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تكون مفيدة لمكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة، وتتمثل هذه التوصيات بالآتي:

1. نظرًا لأهمية متطلبات واحتياجات المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي، فإنه يتوجب على الشركات والمؤسسات توفير متطلبات واحتياجات المراجع الخارجي بما يسهم في تعزيز قدرة مراجعي الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي.
2. العمل على توفير أدوات وتقنيات التكنولوجيا الحديثة والتحليل الحديثة في التحليل لمراجع الحسابات الخارجي، لدورها الكبير في التنبؤ بالفشل المالي.
3. يتوجب على الشركات والمؤسسات الاستفادة من خبرة مراجعي الحسابات الخارجيين؛ لما لها من دور كبير في تقييم المخاطر التي قد تواجهها، وتحسين أدائها المالي.
4. يجب على الإدارة العليا في الشركات والمؤسسات التعاون مع مراجعي الحسابات الخارجيين، وتوفير البيانات والمعلومات مما يُساعد المراجع الخارجي على إنجاز مهمته بكفاءة وبالتالي يُعزّز من دقة التنبؤ بالفشل المالي.
5. يوصي الباحث مكاتب التدقيق في محافظتي عدن وشبوة أن تجعل عملية المراجعة والتنبؤ بالفشل المالي من أهم أولوياتها.
6. الاستفادة من تجارب وخبرات الشركات على مستوى العالم العربي أو الأجنبي في الالتزام بمتطلبات واحتياجات المراجع الخارجي، وتعزيز الجوانب الإيجابية والحد من السلبيات التي تحول دون تقديم هذا الدعم على الوجه الصحيح والعمل على مواجهة هذه السلبيات، وتوظيفها لتعزيز عملية التنبؤ بالفشل المالي.
7. إجراء مزيد من الدراسات عن أثر متطلبات واحتياجات المراجع الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي لوجود قصور في هذا النوع من الدراسات والذي يتطلب اجراء المزيد من البحوث عليها.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

الكتب

أرينز، ألفين ولوبك، جيمس (2014م) (المراجعة مدخل متكامل)، ترجمة د. محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

بلقائد، فرحان (2015م)، المرجعة الخارجية ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر.

التهامي، طواهر محمد وصديقي مسعود (2015م) المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الجزائر.

جربوع، يوسف محمود(2013م)، "مسؤولية المراجع الخارجي تجاه مستخدمي القوائم المالية" أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات"، الطبعة الثانية، أغسطس 2013م، مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين.

الحاجي، محمد عمر(2016م)، غسيل الأموال، دار المكتبي، طبعة ثانية دمشق، سوريا.

الزبيدي، حمزة محمود (2011)، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل (الإصدار الطبعة الثانية): الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

شريم، عبيد سعد، وبركات، لطف حمود (2011م) كتاب أصول مراجعة الحسابات، الطبعة الثالثة، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.

شنوف، شعيب. (2012). التحليل المالي الحديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الصبان، محمد سمير، علي، عبد الوهاب نصر (2014م)، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، مصر.

عبد العال، حماد طارق (2014م)، موسوعة معايير المراجعة، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر.

كافي، مصطفى يوسف (2014م)، تدقيق الحسابات، في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، ط1، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن.

المطارنة، غسان فالح (2016م)، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الثالثة، دار المسيرة لمنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مسعود، صديقي ونقار، أحمد(2016م)، المراجعة الداخلية، مزوار للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر.

الرسائل العلمية

أبو حمده، هديل (2015) "محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني"، قطاع غزة –رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو شهاب، عزت هاني عزت (2018م) مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

أبو عليا، معز، وصوافطة كرم (2020م) مدى اتفاق نموذجي التمان وشيرود للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

أبو هارجه، مها محمد عبده (2016م) " تحليل لطبيعة سوق خدمات المراجعة في مصر وأثره على جودة عملية المراجعة –دراسة ميدانية) " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.

اسليماني، عبد الرحيم، وبوخالفة، أيمن (2024م) استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي للتنبؤ بوضع المؤسسة دراسة حالة مؤسسة سونلغاز – المدية، رسالة ماجستير، جامعة يحيى فارس لمديـة، الجزائر.

بدوي، (محمد خالد) حاتم حافظ(2004م)، المقارنة بين تقرير مدقق الحسابات الخارجي ونموذج ألتمان (Z–Score) للتنبؤ بفشل الشركات الأردنية، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير، إربد، العراق.

بزا، صافية (2014م)، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصد مرباح، كرقلة، الجزائر.

بكير، حمي، وبن براهيم، عبد الرحمن(2020م) دور المؤشرات المالية في التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام التحليل التمييزي التصنيفي دراسة حالة لعينة من المؤسسات المدرجة ببورصة "الكويت لفترة(2012–2019م)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–، الجزائر.

بن عبد الرحمن، نعيمة (2014م) تحليل أداء المؤسسات المينائية البحرية دراسة حالة مؤسسة ميناء الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر (3)، الجزائر.

بن عبد القادر، عبد الحق، و جباري سفيان (2021م) استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة الزيبان للأشغال، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.

بن نونة، نوال، غطاس، توبية، وحمادوا، زكية (2020م) دور المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين بولاية ورقلة) رسالة ماجستير، جامعة الوادي، الجزائر.

عوامر، حسام، ومخلدي، موسى (2020م) دور مدقق الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة العمومية للبناءات المصنعة الحديدية والنحاسية عين الدفلى، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر،

عياشي، يسرى، وزهراوي عفاف (2023م) دور المدقق الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تطبيق معيار التدقيق الجزائري 570 رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة2، الجزائر.

قريشي، خير الدين، وآخرون (2016م) دور مراجع الحسابات الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية ورقلة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

المجلات والدوريات والدراسات:

أحمد، نبيل (2013): نموذج محاسبي للتنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية الأكثر تأثيرًا: دراسة تطبيقية على سوق المال السعودي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد (37) العدد(3)، ص421-462.

باهارون، محمد (2022) مدى قدرة نموذج الائتمان للتنبؤ بالفشل المالي، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، العدد(35) المجلد(3)، ص ص 354-390.

بن عمر، خالد. (2013)، تكامل التحليل المالي والتحليل التنقيطي لتطوير اجراءات الكشف المبكر للفشل المالي، رسالة ماجستير، مجلة دراسات اقتصادية(22)، ص 120.

جازية، لبنى، وحطاش، عبد السلام (2024م) فعالية نموذج (Sherrod) في تقييم الأداء المالي والإنذار المبكر بالفشل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة (AOM INVEST)، رسالة ماجستير، جامعة سطيف (1)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (11) العدد(1)، يونيو 2024م.

حسنية، حفيان، وبربوشي، سيد أحمد (2023م) دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أوتاد للاستثمارات المتعددة الأردنية للفترة 2016-2018م، رسالة ماجستير، جامعة أحمد درايعية أدرار، الجزائر.

الحليوي، الخموسي، والشريف، أحمد (2017م)، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمتي الداخل والمركز المالي للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة أل البيت المجلد(27)، العدد(2)، ص ص 165- 240.

الحملاوي، صالح محمد حسني محمد (2012م) تقييم دور المراجع الخارجي في مجال اكتشاف والتقرير عن جريمة غسيل الأموال، رسالة ماجستير، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد، العدد 4، جامعة حلوان كلية التجارة وإدارة الأعمال، مصر.

الحياني، وليد ناجي (2007م)، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في التماري، جامعة المدينة العالمية.

خالد، زبدة، (2021م) التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية "دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، المجلد (7)، الإصدار 1، 2021م.

الخياط، زهراء صالح. (2014)، استخدام نموذج sherrord للتنبؤ بفشل المصارف دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاهلية في محافظة نينوى للمدة (2007-2009). تنمية الرافدين، المجلد(36)، العدد(115)، ص9-20.

عزيز، كرار (2014م) دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرسة في سوق العراق للأوراق نموذج (Kide)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(10)، العدد (30)، ص ص 312-342.

الغصين، وهلا بسام عبد الله. (2014). استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة.، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، فلسطين.

التقارير والنشرات والمؤتمرات

1. جمعة، أحمد حلمي(2013م)، التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر العلمي المهني الخامس، تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان، الأردن.

الشبكات الالكترونية

عوني، محمد الصغير(2022م) ، إسهامات أساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات ، أطروحة دكتوراه الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي 2022 كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2022، متاحة على: http://dspace.univ-eloued.dz/xmlui/bitstream/handle/5، 2023/3/25م.

غياط، شريف، ومهري عبد الملك (2015م)، تحليل أسباب وأبعاد فضل الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل بالتنبؤ، مجلة رؤية اقتصادية على الخط، ديسمبر 2015 المجلد 531/12/2015، ص ص (171-177)، العدد 09، متاح على https://www.asjp.cerist.dz/en/down/Article/126/5/9/39886

مطر، جهاد حمدي إسماعيل (2010م)، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، ماجستير، 2010م، https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-2023/3/26302463.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Abdoli, M., Shurvarzi, M., and Farokhad, A. (2012). Economic Value Added vs. Accounting Residual Income; Which One Is a Better Criterion for Measurement of Created Shareholders Value. World Applied Sciences Journal, Vol. 17, No. 7, Pp. 874-881.

AlHamdani, R. I., Yasen, T. Y., & Qatan, A. (2013). Using model Sherrod to measure the financial failure of a public company for the manufacture of medicines and medical supplies in Nineveh. *AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences*, *5*(10), 449-473.

Al Gazali, Hassan(2015) the role of corporate governance rules implementation in preventing financial destress applied on companies listed in palestine exchange: analytical study

Abu Alia, M., Ismael, R., Taha, B., & Takrori, N. (2019). The Relationship between Accounting Conservatism and Earnings Management in the Palestinian Corporations Listed on the PEX. *Al-Aqsa University Journal*, 24(5), 55-79.

Ashraf, S., Felix, E., & Serrasqueiro, Z. (2019). Do Traditional Financial Distress Prediction Models Predict the Early Warning Signs of Financial Distress? *Journal of Risk and Financial Management*, *12*(2), 55.

Bunyaminu, A., Tuffour, J. K., & Barnor, C. (2019). Assessing the Determinants of Business Failure of Companies Listed on the Ghana Stock Exchange. Journal of Accounting and Finance, 19 (4).

Hantono, H. (2019). Predicting Financial Distress Using Altman Score, Grover Score, Springate Score, Zmijewski Score (Case Study On Consumer Goods Company). *Jurnal of Accountability*, 8(1), 1-16.

Sallama Ibrahim Ali1 , Hakeem Hammood Flayyih(2021): The Role of the External Audit in Assessing Continuity of Companies under the Financial Crisis: An Applied Study in the Iraqi Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period 2016-2019, Sección Monográfica, Volume 39-11, November 2021 // ISSN: 1133-3197

The Role of External Auditor in Predicting Financial Failure: A Field Study on Audit Firms in the Governorates of Aden and Shabwa

Ali Abdullah Talib Al-Hamid
Shabwa University

Abstract
This study aimed to identify the role of the external auditor in predicting financial failure, through a field study conducted on audit offices in Aden and Shabwa governorates. The descriptive–analytical approach was adopted, and a questionnaire was used as the primary data collection instrument for the field study. A total of 100 questionnaires were distributed, of which 89 were returned, representing a response rate of 89%, while 11 questionnaires were not returned, accounting for 11% of the total. The study reached several findings, the most important of which is that external auditors play a significant role in predicting financial failure in audit offices in the governorates of Aden and Shabwa. The results also revealed a statistically significant effect and role of the availability of modern technological tools and analytical techniques used by external auditors in predicting financial failure. In addition, the experience of external auditors was found to have a statistically significant effect on predicting financial failure. Furthermore, the cooperation of top management in providing data and information to external auditors showed a statistically significant effect and role in predicting financial failure. The study recommended that companies ensure the availability of the requirements and needs of external auditors in a manner that enhances their ability to predict financial failure. It also emphasized the importance of providing modern technological and analytical tools and techniques to external auditors due to their substantial role in predicting financial failure. Moreover, companies and institutions should benefit from the expertise of external auditors, given their significant role in assessing potential risks and improving financial performance.

Paper Information
Date received: 25/02/2025
Date accepted: 15/04/2025
Date issued: 03/01/2026

Keywords
external auditor, financial failure, audit firms

©2025 SHABWAH UNIVERSITY JOURNAL